قراءة في معايير الترابط النصي
على مستوى السطح

د/ سهل ليلى
جامعة : محمد خيضر بسكرة

الملخص:

يحتلّ الربط النصي مكانة بارزة في اتساق النص، فهو الأساس الذي يقوم عليه تشكيل النص وتفسيره، وبدونه لا تقوم للنص قائمة، حيث يصبح مجرّد ركام من العبارات والجمل أو القطع والفقرات، لا يحصل بها أي غرض تبليغي أو فهم أو إفهام، لذا سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من المعايير التي تسهم في ترابط النص على المستوى السطحي أو الشكلي من إحالة وعطف وتكرار وحذف وتواز.

Abstract .

Text link occupies a prominent place in the consistency of the text, is the basis for the formation and interpretation of the text, and without it you cannot text list, so just a scrap of phrases and sentences or paragraphs, pieces don't get any purpose of notifying me or understanding or explaining, so we will look at this paper a set of criteria that contribute to the coherence of surface-level text or format of transmission and the kindness and duplicate and delete parallelism.

*** *** ***

مقدمة :

وجّه منظرو نحو النص كل عنايتهم بدراسة الروابط النصية، محاولين حصرها وتصنيف أنواعها وبيان وظائفها، فالنص غالبا ما تعكس خطيته مؤثرات لغوية تقوم بين مركباته وجمله وفقراته، مثل الروابط النحوية المختلفة كحروف العطف والوصل والفصل... والروابط الإحالية النحوية واللفظية.

فمن أجل وصف ترابط النّص على مستوى السطح (الخطي) ، يسلك المحلل طريقة خطية متدرجا من بداية النص حتى نهايته،راصدا الإحالة والضمائر والإشارات

المحيلة إحالة قبلية أم بعدية، مهتما أيضا بالحذف ووسائل الربط المتنوعة، كالعطف وأشكال التوازي، والتكرار الذي منه تكون البداية.

أولا/ التكرار:

1- **مفهوم التكرار**: لغة :التكرار في اللغة من الفعل كرّر، وهو الترجيع والتردّد والإعادة، وفي لسان العرب: يقال :" كرّر الشيء تكرارا وتكريرا ، أعاده مرّة بعد أخرى"[1].

ولقد ظلّت رؤية العلماء لحقيقة التكرار متقاربة إلى حدّ بعيد، فهي لم تخرج عن حدود اعتباره إعادة للفظ أو للمعنى، فـ"ابن الأثير" (ت637 ه) يعرّفه بقوله: "هو دلالة اللفظ على المعنى مردّدا لقولك لمن تستدعيه (أسرع أسرع)، فإنّ المعنى مردّد واللفظ واحد"[2].

وهو ظاهرة عامة في الكلام البشري، وقد قصدت به العرب العودة إلى البدء والرجوع إليه؛ أي ما قد نسمّيه إحالة قبلية؛ إذ بمجرّد سماع اللفظ للمرّة الثانية سنذكر ما كان منه في السابقة، و"الكرّ" مصدر معناه العطف، والعطف صفة جامعة لمعطوفين تجعلهما متماسكين لا انفصال بينهما، ومن ثم يحمل التكرار في طياته معنى الجمع والربط بين الأجزاء وبناء اتساقها ،و في حقيقته إلحاح على جهة هامة في العبارة يُعنى بها الشاعر أكثر من عنايته بسواها، وهذا هو القانون الأول البسيط الذي نلمسه كامنا في كل تكرار يخطر على البال؛ من ثم يسلّط الضوء على نقطة حساسة في العبارة، ويكشف عن اهتمام المتكلم بها ،وهو بهذا المعنى ذو دلالة نفسية قيّمة، تفيد الناقد الأدبي الذي يدرس الأثر ويحلل نفسية كاتبه[3].

وهو ظاهرة أسلوبية شائعة في النص الأدبي شعره ونثره قديمه وحديثه، لأنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالعاطفة الجيّاشة والإيقاع المتوازن، وهما من أهم خصائصه. ولقد لفتت هذه الظاهرة أنظار البلاغيين والنقاد في الآداب المختلفة، فرسموا حدودها ورصدوا أنماطها، وتبعوا وظائفها في النصوص، ونبّهوا إلى ما يستحسنون منها وما لا يستحسنون، ووضعوا مصطلحات دقيقة لكلّ لون منها[4].

وذكر النحاة العرب في معرض حديثهم عن التوابع في النحو العربي باب التوكيد، فمن يطالع مؤلفاتهم يرى أنّ تسليطهم الضوء على مصطلح التكرار ومناقشتهم له، لم يخرج عن هذا الباب إلا عرضا، ومن هؤلاء "أبو الفتح عثمان ابن جني" (ت392ه)؛ إذ

تحدّث عن التكرار قائلا :"إعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته، واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين: أحدهما تكرير الأول بلفظه وهو نحو قولك قام زيد، قام زيد و ضربت زيدا ضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة..، والثاني تكرير الأوّل بمعناه، وهو على ضربين أحدهما للإحاطة والعموم،والآخر للتشبث والتمكين؛ فالأول كقولنا :"أقام القوم كلهم" ،والثاني نحو قولك: "قام زيد نفسه"[5]، ومثل قول "ابن جني" نجده في أغلب كتب النحو محصورا في باب التوكيد، والتوكيد اللفظي على وجه الخصوص، وهذا التكرار لا يأتي إلا لفائدة كتأكيد اللفظ المكرر أو إظهار عناية المتكلم به[6].

2- **أنواع التكرار:**

أ: تكرار الحرف: وهو أبسط أنواع التكرار، ومفهوم الحرف حرفان: صامت وصائت؛ هذين العنصرين يكسبان الكلمة إيقاعا مختلفا في السمع، فتكون الصورة الإيقاعية إما متنافرة أو منسجمة حسب الترديد الناتج من تكرار الحرف، هل هو متصل أو منفصل؟ ولكل منهما أثره في المتلقي حسب الطاقة الإيقاعية التي يحملها القرع الذي يحدثه في السمع[7].

ب: تكرار المفردات (التكرار اللفظي): وإنّ عالم الكلمات قد يكون أكثر دقة في نتائجه عن الحروف، كون الكلمة الركن الثاني مباشرة بعد الصوت في بناء النص الشعري،أو لنقل إنّ الحروف في التحامها تشكّل ضفيرة لفظية ملأى بالمؤثّرات الصوتية ذات الصبغة البلاغية. فالتكرار ما هو إلا تقانة معاصرة لعناصر الإبداع المتمثلة في الترصيع والتجنيس في قالب فني أسلوبي جديد يحوي كل ما يتضمنه أي أسلوب آخر من إمكانيات تعبيرية[8].

ج: تكرار الجمل: وهذا النوع من التكرار إذا أجيد استخدامه بلغ التأثير لما يتركه من دهشة وما يثيره من مشاعر. وأقل ما فيه من تكرار لفظين أو ثلاث في مجال أفقي يكون لهما دور تنظيمي للإيقاع أو المحافظة عليه، وإذا تعدّد التكرار في أكثر من خطين فإنه يكون متعامدا، ومتى التقى عنصرا التعامد والامتداد العرضي حدث الانتشار، وبحدوثه يتمتّع المبصر بالزخرفة الحرفية الناجمة عن الانتشار، كما تتمتّع الأذن بالإيقاع وبنغمات التكرار[9].

د: **تكرار اللازمة**: اللازمة هي عبارة عن مجموعة من الأصوات أو الكلمات التي تعاد في الفقرات أو المقاطع الشعرية بصورة منظّمة.واللازمة على نوعين: الثابتة وهي التي يتكرّر فيها بيت شعري بشكل حرفي،والمائعة وهي التي يطرأ فيها تغيّر خفيف على البيت المكرّر[10]. إنّ هذا اللون من التكرار يخدم بالدرجة الأولى الترابط والتلاحم بين أجزاء القصيدة، كما أنه يساعد على جعل القصيدة قادرة على تكوين تركيب متناسق، ومن خلال هذا يحسّ المرء أنّها ذات وحدة متكاملة مترابطة ليس من ناحية الموضوع فحسب؛ وإنما من ناحية البناء أيضا[11]، فوظيفة اللازمة لا يمكن أن تكون هامشية، وإنما هي داخلة في صميم تركيب النص الشعري؛ ومنحه بنية متكاملة متساوية. فاللازمة الرنانة المنتظمة عنصر مهم في بناء القصيدة، تكرارها قد استطاع تكوين بناء متماسك متصل ،مما أدى إلى تحويل الأداة الأسلوبية (اللازمة) ،إلى أداة تركيبية[12].

ثانيا/ الحذف:

1- **مفهوم الحذف:**

الحديث عن الحذف بوصفه لغة توصيلية بليغة ، وحدثا يخالف بناؤه الأصل بغية تحقق بنية تركيبية أقل لفظا وأكثف معنى، هو حديث عن الدلالات العميقة ؛ بل هو حديث عن ظاهرة تشبه السّحر على حدّ قول "عبد القاهر الجرجاني:" "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ ،عجيب الأمر شبيه بالسّحر،فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ،وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ،وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[13].

يتّضح من الكلام السابق أنّ "الجرجاني" كان واعيا بمكامن هذه الظاهرة العجيبة في اللّغة، وإذا قرأنا عبارته منطلقين من الجوّ الذي نبحث فيه الآن (الترابط النصي) ،يمكن أن نصل إلى نتيجة أنّ الحذف بالأحرى الفراغ الذي يؤدّي بالمتلقي إلى الرجوع إلى الخطاب السابق ،للوصول إلى ما يسدّ به الفراغ مما يوجد علاقة بين السياق الحالي وما سبق، فيحسّ المتلقي بلذّة هذا الجهد الذي بذله في قراءة النص وتفسيره، إضافة إلى ضمان وضوح الرسالة التي يتلقاها ،لأنّه شارك في إنتاجها ولم يتأثر المرسل بذلك.

ويبدو هامّا تناول ظاهرة الحذف من منظور لساني نصي بوصفها ظاهرة لغوية ممتازة، أخذ الحديث عنها حيّزا واسعا في دراسات القدامى، وارتبطت ارتباطا وثيقا بخبرة المتلقي في الدّراسات الحديثة القائمة أساسا على دراسة العلاقات التي تقوم بين البنيات

التركيبية وبين البنيات الدّلالية، وفي ضوء هذا الفهم، فإنّه لا يمكن بناء دلالات النّص إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الكلام الآخر (المحذوف) الذي تقوله ألوان المحذوف.

والحذف ظاهرة لغوية شاعت في اللغات الإنسانية ،إذ إنه ليس وقفا على لغة دون أخرى ، وهو يصيبها في أصواتها وتراكيبها للوصول إلى دلالة بعينها ، وقد نال الحذف اهتمام القدماء من العلماء العرب ، فهو ظاهرة أصلية في العربية من حيث الوجود والدراسة ، وهو يصيب الجملتين الفعلية والاسمية معا[14].

و استعمل مفهوم الحذف منذ القديم من قبل النُحاة الذين عكفوا على وضع الأسس اللغوية. وينتج عن أسباب متباينة باختلاف خصوصية كل لغة وطبيعتها. فالضرورة المنهجية تقتضي منّا تعريف كلمة (الحذف) في وضعها اللغوي؛ حيث عرّفها "ابن منظور" بقوله: "حذف الشيء يحذف حذفا، قطعه من طرفه، والحذافة ما حذف من الشيء فطرح" [15].

أما في وضعه الاصطلاحي" فهو حذف يعتري جزءا من الكلمة أو حذف كلمة، أو أكثر من تركيب لغوي، اعتمادا على القرائن المصاحبة عقلية كانت أو حالية أو لفظية"[16]، ولقد أشار "سيبويه" للحذف بقوله:"واعلم أنّهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم حتى يصير ساقطا"[17]، والغالب فيه أن يكون عند بعض العرب إذا اجتمع حرفان من جنس واحد أسقطوا أحد الحرفين، واكتفوا بحرف واحد وقد يكون في غير المتشابهين.

و اقترح "مصطفى شاهر خلوف" من خلال أبحاثه بعض المقترحات في تعريف الحذف[18]:

1. إنّ الحذف هو إسقاط حركة أو حرف من كلمة، وهذا التعريف يوجد عند علماء الصرف، ومن أعلام هذا المفهوم أو الاتجاه المازني والأنباري.

2.إن الحذف هو إسقاط كلمة أو جملة أو أكثر لغرض من الأغراض مع الدليل على ذلك، وهذا التعريف يوجد عند علماء النحو وعلماء المعاني، وعلماء البيان وعلماء التفسير، ومن أعلام هذا المفهوم أو الاتجاه "سيبويه"، و"الجاحظ"،و "ابن السراج"، و"الرماني"، و"ابن جني"، و"الباقلاني"، والخفاجي"، و"ابن الأثير"، و"الزركشي"، و"أبو زهرة"، و"أبو المكارم"،و "العمري".

3.إن الحذف هو إسقاط حرف من حروف الهجاء أو جميع الحروف المعجمية ، وهذا التعريف يوجد عند علماء البديع، ومن أعلام هذا المفهوم أو الاتجاه "العلوي" و"الحموي".

4.إنّ الحذف هو إسقاط سبب خفيف من آخر التفعيلة، وهذا التعريف يوجد عند علماء العروض، ومن أعلام هذا المفهوم أو الاتجاه "التبريزي"، "الجرجاني".

من خلال التعريفات الأربعة يمكن استنتاج تعريف شامل للحذف: هو إسقاط عنصر من عناصر النص ،سواء كان حرفا أو كلمة أو جملة أو أكثر، على أن يكون الإسقاط لغرض من الأغراض البيانية مع وجود قرينة تدل على ذلك.

الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية؛ حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكرّرة في الكلام ،أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة، فيسقط منها مقطع أو أكثر. ولعلّ مقارنة عابرة بين المنطوق والمكتوب في لغة كالفرنسية تكفي في الدلالة على الحذف، الذي يعتري أواخر الكلمات[19]، وتحظى هذه الظاهرة بعناية خاصة من قِبل أتباع المنهج التحويلي حيث يحاولون وضع الأحكام والقواعد التي تنتظمها في لغة من اللغات على أساس من نظرية "تشومسكي" في التراكيب النحوية.

كما يعدّ الحذف تحوّلا في التركيب اللغوي، يثير القارئ ويحفّزه نحو استحضار النص الغائب أو سدّ الفراغ، كما أنه يُثري النص جماليا ويبعده عن التلقّي السلبي، فهو أسلوب يعمَد إلى الإخفاء والاستبعاد بغية تعدّدية الدّلالة ،وانفتاحية الخطاب على آفاق غير محدودة؛ إذ تصبح وظيفة الخطاب الإشارة وليس التّحديد؛ فالتّحديد يحمل بذور انغلاق النّص على نفسه، ولا يُبقِي للقارئ فرصة المشاركة في إنتاج معرفة جديدة بالنّص ودلالاته[20].

ويعدّ الحذف أحد العوامل التي تحقق التماسك النصي ويتم هذا الأمر من جانبين: الأول أنّ الحذف يترك فجوة في الخطاب تحث المتلقي على البحث عما يشغلها ويسدّها، ويستعين في بحثه هذا بمكونات الخطاب الذي بين يديه؛ والثاني هو ما يشرطه علماء اللغة القدماء والمحدثون في المحذوف، وهو أن يكون من جنس المذكور، أو أن يكون فيها المذكور ما يدلّ عليه. إذ بهذا لا يتعدّى الحذف عملية تكرار حذف المكرّر فيها مؤقتا،

وهذا ما دعا الباحثين الغربيين إلى ربط الحذف بما يسمى لديهم بالإبدال؛ أي الحذف على نية تكرار اللفظ المحذوف. وهناك علاقة كذلك بين الحذف والمرجعية؛ إذ الحذف يمثل علاقة مرجعية لما سبق، وقد تكون مرجعية الحذف خارجية تعتمد على سياق الحال الذي يمدّنا بالمعلومات التي تسهم في تقدير المحذوف، ويرى جلّ الباحثين في علم اللغة النصي أن الحذف ذا المرجعية الخارجية ،لا يحقق التماسك؛ في حين نرى أن السياق يسهم في عملية التماسك النصي حسب رؤية "فان ديك" في كتابه "النص والسياق"؛ إذ يرى أن الترابط لا تحدده العناصر اللغوية السطحية الظاهرة من الخطاب ،فأهم شرط لتحقيق الترابط لديه هو تعليق الوقائع التي تشير إليها القضايا، وذلك في عوالم أزمنة وأمكنة متعالقة[21]. فيحقّق الحذف الترابط من خلال البحث عما يملأ الفراغ فيما سبق من خطاب،وبذلك يقوم المتلقي بعملية الربط التلقائي بين السياق الحالي، وما سبق من خطاب، كما في قوله تعالى: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ } [22]؛ إذ حذف مفعولي (زعم) والأصل تزعمونهم شركاء.

ولا شك أننا نعمد في حديثنا ، وفي كتاباتنا إلى حذف كثير من العناصر التي تتكرر في الكلام، أو التي نستطيع الاستدلال عليها من قرائن حالية أو مقالية. ونحن نستطيع فهم هذه العبارات التي حذف جانب منها اعتمادا على القرائن؛ بحيث لو افترضنا تجرّدها عن هذه القرائن ،للزمنا أن نعيد المحذوفات التي فهمنا معانيها من قبل دون أن نلفظ بها. فذهن القارئ وهو يجوب فضاء النص سيربط حتما بين الموجود والغائب، وهو ما يقتضي منه العودة إلى الموجود ليتوسل به إلى استخراج الغائب لملء الفراغ الذي يشكله السابق في الجملة اللاحقة، ثم إنّ السياق يبقى مستمرّا وموجودا في اللاحق من أوصال النص على الرغم من حذفه وإخفائه ، وهو ما يمثل الامتداد بين وحدات النص بما يكفل اتساق بنائه.

وكانت المناقشات حول الحذف وهو ما يسمّى أحيانا الاكتفاء بالمبنى العدمي مثارا للخلاف، ويمكن التعبير عن هذه المحاولة على النحو الآتي :إنّ البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالبا، بعكس ما قد يبدو في تقرير الناظر وفي النظريات اللغوية التي تضع حدودا واضحة للصّواب النحوي أو المنطقي ، حيث يتكاثر بحكم الضرورة بالنظر إلى العبارات بوصفها مشتملة على حذف ،بحسب ما يقتضي مبدأ حسن السبك[23]، والحذف يعني استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في

الذهن، أو أن يوسّع أو يعدل بواسطة العبارات الناقصة، كما في قوله تعالى: {شَهِدَ اللهُ أَنَهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَة وَأُولُوا العِلمِ.} [24] على تقدير وشهد الملائكة وشهد أولوا العلم، فيحدد الباحثان "هاليداي" و"ورقيه حسن" الحذف بأنه علاقة داخل النص؛ حيث يوجد العنصر المفترض في النص السابق ،وهذا يعني أن الحذف علاقة قبلية[25]، والحذف بوصفه علاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول استبدال بالصفر؛ أي أن علاقة الاستبدال تترك أثرا ،وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال؛ بينما علاقة الحذف لا تخلف أثرا، ولهذا فإن المستبدل يبقى مؤشرا يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض مما يمكّنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال؛ بينما الأمر على خلاف هذا في الحذف ،إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثمّ نجد في الجملة الثانية فراغا بنيويا يهتدي القارئ لملئه على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق.

2- أنواع الحذف:

أ: حذف الحروف: يذهب "ابن جنّي" مع أستاذه "أبي علي الفارسي" :"إلى أنّ حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أنّ الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف له"[26]. بيد أن القياس العقلي لا يتّفق مع واقع اللغة التي ورد فيها حذف للحروف في مواضع كثيرة، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل، وهذا الواقع اللغوي هو الذي حمل "ابن جني" على أن يقول:" هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت تارة أخرى"[27]، وفي بعض المواضع يكثر حذف الحروف حتى يصبح عند النُحاة موضعا قياسيا للحذف ،وبعضها يقلّ فيه الحذف أو يندر،فيقصرونه على السماع[28].

2.**حذف اسمي**: هو نوع من الحذف يعتري التراكيب الإسنادية؛ حيث يكون العنصر المحذوف اسما يستغنى عنه بالقرينة الدالة عليه وبشروط مخصوصة، وبعض التراكيب يرد فيها بكثرة ،وبعضها الآخر يمتنع الحذف فيها أو يندر، ويقع الخلاف أحيانا بين النحويين في تقدير المحذوف في مواضع تحتمل وجهين أو أكثر، ويعني حذف مركب اسمي في الجملة اللاحقة لتماثله مع اسم في جملة سابقة ،كقول الأم لابنتها متسائلة مثلا:

"أي فستان تلبسين اليوم؟ الأبيض أفضل من الأسود".

3.**حذف فعلي**: يرد في اللغة حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله المضمر، وبعض مواضع الحذف يصفها النحاة بالوجوب؛ أي إنّ إظهار الفعل فيها غير جائز، بعبارة أخرى

يلتزمون هذا الحذف. وفي مواضع أخرى يكون الحذف جائزا بمعنى أنّ إظهار الفعل المحذوف تكون الجملة معه صحيحة لجري العادة اللغوية على ذكر المحذوف[29].

ويتم بحذف مركّب فعلي في الجملة اللاحقة، لأنّه يماثل فعلا في جملة سابقة مثل قوله تعالى: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ } [30]؛ أي خلقهن الله.

أ: ماذا كنت تنوي؟ ب: السفر إلى بيت الله الحرام.

4.**حذف الجملة**: حذف الجملة أو القول يتم بحذف قول أو جملة كاملة من بين الجمل اللاحقة مثل قوله تعالى: {وإِذِ اِستَسقَى مُوسَى لِقَومِهِ فَقُلنَا أضرب بِعَصَاكَ الحَجَرَ، فَانفَجَرَت مِنهُ اثنَتَا عَشرَةَ عَينَا قَد عَلِمَ كُلُ أُنَاسٍ مَشرَبَهُم كُلُوا وَاشرَبُوا من رِزقِ اللهِ وَلَا تَعثُوا فِي الأَرضِ مُفسِدِين.} [31] فتقدير الجملة المحذوفة في هذه الآية هي (فضرب الحجر بعصاه فانفجرت منه..)، لأنّ أسلوب الطلب في الأصل يتطلب ذكر جواب ،لكن الآية حذفته ووضعت مكانه جملة أخرى ترتبط بالجملة المحذوفة بعلاقة سببية ،وهي طلب الماء وضرب الحجر ،للدلالة على القوة المعجزة وسرعة الاستجابة.

ومما يحسن التنبّه إليه أنّ ظاهرة الحذف في نظرية النّحو الوظيفي تعدّ ظاهرة طبيعية يفرضها السياق فرضا ،لأنّها محصّلة أو منتوج حركية التبليغ ،وليس محصّلة تقليص أو حذوف. حيث يقوم الحذف بدور كبير في اتّساق النص ،فإذا كان هذا الدّور مختلفا من حيث الكيف عن الاتّساق بالإحالة؛ فإننا نظنّ أنّ المظهر البارز الذي يجعل الحذف مختلفا عنها ،هو عدم وجود أثر عن المحذوف فيما يلحق من النص.

كما نال الحذف اهتماما كبيرا من قِبل الباحثين العرب القدماء والمحدثين ، ونظرا لأهميته فإنّه قلّما يوجد مؤلّف لم يتحدث عن هذه الظاهرة، ومن هنا يتبيّن لنا أنّ توظيف الحذف لم يكن عفوا واعتباطا،بل أمسى معلّلا بعلل يقتضيها العمل الفني بحق، وما ذلك إلا لأنّ العمل الفني الرّفيع ينحو نحو التأثير في المتلقي، ولا يتحقّق ذلك التأثير عادة إلا بالخروج عن المألوف الذي يؤدّي إلى الإحساس بالمتعة واللذة معا،

ثالثا/ التوازي :

مفهوم التوازي (Parallelisme):

التوازي مصطلح هندسي يدلّ على الخطوط المستقيمة أو غير المستقيمة التي لا تلتقي، وهو خطان لا يلتقيان والمساحة الفاصلة بين الخطين المتوازيين واحدة نحو خطي

سكة الحديد أو درجات السلم. ولهذه الظاهرة وجود ملحوظ في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب القدماء، شعرا ونثرا، فمن ذلك قوله تعالى: {وَآتَينَاهُمَا الكِتَابَ المُستَبِينَ، وَهَدَينَاهُمَا الصِّرَاطَ المُستَقيمَ} [32]. وقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت" [33].

وظاهرة التوازي هي إحدى ظواهر التعبير في اللغة العربية المفضية إلى ترابط الجمل والنصوص والخطابات، وجعلها كلاما متلاحما متآخذا. فلقد كان القدماء نقادا وبلاغيين، على وعي تام بمفهوم هذه الظاهرة وإن اختلفوا في مصطلحاتهم الدالة عليها، فعرضوا لنماذج كثيرة قرآنية وحديثية وشعرية ونثرية، يلحظ فيها التوازي جليا أثناء تناولهم لبعض المصطلحات النقدية والبلاغية، وهم في هذا العرض يزاوجون بين نماذج تلحظ فيها ظاهرة التوازي، وبين نماذج أخرى لا تلحظ فيها، وهو ما يشير ضمنا إلى أنّهم لا يقصدون بهذه المصطلحات ظاهرة الجمل المتوازية، ومن ثمّ فلا يمكن أن نعتبرها دالة على ما نقصده بظاهرة التوازي أو الجمل المتوازية، فأكثرها وردت لديهم متّفقة مع ما نقصده بالتوازي أي مصطلح اتساق البناء[34].

وأطلق ابن أبي الأصبع المصري (ت 645 ه) على هذه الظاهرة مصطلح (المماثلة)، وقد عرّفها بقوله: "هي أن تتماثل ألفاظ الكلام، أو بعضها في الرنّة دون التقفية" [35]، ومثل لها بقوله تعالى: {وَآتَينَاهُمَا الكِتَابَ المُستَبِينَ، وَهَدَينَاهُمَا الصِّرَاطَ المُستَقيمَ}. [36] إلا أن كتب النقد والبلاغة العربية القديمة لم تذكرمفهوم التوازي بنصه وحروفه، ولكن هناك أشكالا بلاغية كثيرة يمكن أن تندرج تحت هذا المفهوم. أما في لسان العرب فقد جاء أنّ الموازاة هي المقابلة والمواجهة، قال "ابن منظور": "والأصل فيه الهمزة، يقال:آزيته إذ حاذيته".[37] والتوازي هو تقارب شيئين أو مفردتين لتبيان المتشابهين والمختلفين، وهو نموذج تكراري ملائم للتنوّع ،والتوازي الواحد يمكن إعادته مرّات في أكثر من مقطع متتال في النثر، وفي الشعر يكون في الأبيات وأشطرها بصوره نفسها، أو شكل التركيب النحوي[38].

والتوازي بوصفه مصطلحا قائما بذاته ومستقلا عن غيره ،لا نجد له تعريفا في كتب البلاغة العربية؛ إلا أنه يوجد ضمنيا في البديع كالجناس والتوازن والتكرار. وهو آلية من آليات التوالد النصي الذي تفرضه الحركة الاتساعية للقصيدة ،"باعتبارها حركة تكرارية لعناصر النص الدلالية والتركيبية والعروضية"[39]، لذا يمكن النظر إلى مبدأ

التكرار باعتباره المبدأ الذي يسمح بإقامة ضرب من التوازن بين هذه العناصر، دون أن يعني ذلك أن كل تكرار عبارة عن توازٍ؛ فالتوازي يمكن النظر إليه كونه ضربا من التكرار، وإن يكن تكرارا غير كامل، كونه يتضمّن نوعا من التشابه على العكس مما هو الوضع في حالتي التطابق التام أوالتمايز المطلق. ويكاد يكون التشابه أبرز خواص التوازي، فنهايات الأبيات المتجانسة مواضع تلتقي فيها القافية الواحدة والضرب الواحد والروي، ونهايات الأبيات أيضا منازل بها تكتمل التراكيب النحوية في الغالب، وهو ما يتأتّى منه تواز بين وجوه من التجانس شتّى[40]، على الرغم من بنية هذا المفهوم ،إلا أنّ المعاجم اللغوية والمصطلحية والتاريخية للأدب تكاد تتّفق على أنّه التشابه الذي هو عبارة عن تكرار بنيوي في بيت شعري أو في مجموعة أبيات شعرية[41].

كما يبقى التوازي خاصية لصيقة بكل الآداب العالمية كونه يفرض نفسه على اللغة الطبيعية والشعرية بطريقة اضطرارية، فهناك كلمات يدعو بعضها بعضا بالمشابهة وبالمقابلة، كما أنّ النص يتناسل أحيانا وينمو حسب مبدأ التنظيم الذاتي، كما وجدنا التوازي عبارة عن تماثل أو تعادل المباني والمعاني بين سطور متطابقة الكلمات والعبارات القائمة على الازدواج الفني، وترتبط ببعضها وتسمى عندئذ بالمتطابقة أو المتعادلة أو المتوازية في الشعر أو النثر، خاصة المعروف بالنثر المقفى أو النثر الفني، ويوجد التوازي بشكل واضح في الشعر، فينشأ بين مقطع شعري وآخر، أو بيت شعري وآخر[42]. فمثلا عندما يلقي المتكلم جملة ما ثم يتبعها بجملة أخرى متصلة أو مترتبة عليها سواء أكانت مضادة لها في المعنى أم مشابهة لها في الشكل النحوي، ينشأ عن ذلك ما يُعرف بالتوازي الذي هو نوع من أنواع الترابط بين الألفاظ مفردة أو مركّبة المعاني، سواء كان هذا الترابط بالتضاد أو خلافه، فهو يعدّ من المفاهيم اللسانية التي تسرّبت إلى النقد الأدبي الحديث عن طريق كتب ومقالات "جاكبسون" "Jakobson"؛ حيث اهتم بالتوازي من خلال الوظيفة الشعرية؛ إذ على الرغم من أن النص يتضمن عناصر كثيرة،إلا أن الشاعرية أبرز سماته، ويعتقد "جاكبسون" أنّ النص الأدبي ينشأ مثل نشوء أي نص لغوي ،مرتكزا على عنصري الاختيار والتأليف ،حيث يشمل التوازي مستويات متعددة مثل البنى التركيبية والصيغ والمقولات النحوية،وتأليف المشكلات الصوتية والأشكال التطريزية[43].

ويحتل مفهوم التوازي مكانة مركزية في نظرية "رومان جاكبسون" ،فهو أساس بناء الشعراء ومحور العلاقات المورفوتركيبية والدلالية ،بين عناصر المتتاليات المكوّنة للبيت والمقاطع في نسيج القصيدة الشعرية. وقد أدرج في الشعرية باعتباره وسيلة تحليلية، وإجراء دقيقا بفضله يمكن اكتشاف البناء اللغوي لمختلف الآثار الفنية إضافة إلى آثار هذا البناء على التلقين. ويعتبر هذا المفهوم حديثا بالمقارنة مع المفاهيم المعروفة في البلاغة الكلاسيكية(44).

و تنبّه "جاكبسون" أنّ اللغة الشعرية تحتوي على عملية أساسية هي الربط بين عنصرين معا ربطا أحاديا من ناحية المقارنة، وقد انتهى إلى أن أنواع التوازي هي:

أ- **توازٍ صوتي**: ويعني به الصوت المفرد، ويكون على مستوى الكلمة المفردة ويكون في الصوت صدى للإحساس.

ب- **توازٍ غير صوتي أي توازٍ لغوي** ينقسم إلى:

1. التوازي الخاص ببناء الجملة، وهو ما يعرف بالتوازي الإعرابي.
2. التوازي الدلالي وهو خاص بدلالات الألفاظ ،والأساس في التوازي الدلالي هو وحدة الجذور أي الأصول الثلاثية (ف/ع/ل) (45).

ولهذا جاءت في الكتب البلاغية والنقدية العربية القديمة مفاهيم بلاغية عديدة تندرج تحت مفهوم التوازي، وتدعو إلى انسجام بنية الأبيات مثل التقسيم لائتلاف التناسب، تشابه الأطراف، المقابلة، والموازنة، ولكن في كل ذلك قاربت مفهوم التوازي الذي يعدّ عنصرا يستطيع أن يحقق مبدأ التناسب(46)، فالتوازي بأنواعه آلية من آليات انتظام النص واتساقه، لأنه ليس ظاهرة جمالية فقط؛ وإنما يكتسب وظيفة بنائية تركيبية تستطيع أن ترفد النص بالتلاحم والترابط، ويفهم من هذا أنّ موضوع النص يدخل مباشرة في تشكيل بنائه؛ وهذا ما يمنح القصيدة ترابطا وتلاحما واتساقا نصيا، كما يكسبها بعدا موسيقيا إيقاعيا. ولهيمنة التوازي على النص الأدبي عموما والشعر خصوصا، عدّت ومنحت له مصطلحات حسب وروده في هذه النصوص، فكان للنص الديني أثر في جلب القارئ والباحث إليه ،لسمة لغته العالية لخصيصتها الموسيقية التي تتفرّد بها عن خصائص أي جنس أدبي ،ولاحتوائه على فواصل موسيقية رافقت الوقف في القرآن.

و كان القدماء نقادا وبلاغيين على وعي تام بوجود ظاهرة الجمل المتوازية في أنماط التعبير المختلفة في اللغة العربية شعرا ونثرا، وكانوا على وعي أيضا بأنّ هذه الظاهرة ليست تسير في النمط المألوف لأنماط التعبير في اللغة العربية، وإنّما تدخل في نطاق الأنماط غير التقليدية أو الأنماط الأدبية، ومن ثم جاء تحليلهم لها مقترنا بتحليل كثير من الظواهر الانحرافية أو الانزياحية في اللغة العربية، وإن كان للقدماء فضل السبق إلى رصد هذه الظاهرة، فإنّ تحليلهم لها لم يتعدّ حدود الشاهد الواحد، أو البيت الواحد، ولم يتخطّ ذلك إلى حدود النص ،وهو ما التفت إليه علم اللغة النصي.

رابعا/ الإحالة :

مفهوم الإحالة Référence:

وتعني الإحالة العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه هذه العبارات من جهة أخرى ، والإحالة عبارة عن علاقة دلالية تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي ،وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[47].

فالإحالة تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذكر صراحة أو ضمنا في النص الذي يتبعه أو الذي يليه. وذلك بأن يعتمد عنصرا معيّنا في النص على عنصر آخر، فالأول يفترض الثاني ،حيث لا يمكننا فك شفرته إلا بالعودة إلى الثاني، لأنّ العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل. إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها وفهمها وتفسيرها حتى يتم اتساق النص، وذلك من منطلق أنّها عناصر لا تملك دلالة مستقلة، فشرط وجودها هو النص من جهة، ومعرفة ما تشير إليه من جهة أخرى، كونها رابطا دلاليا إضافيا لا يطابقه أي رابط بنوي.[48]

ويستعمل الباحثان "هاليداي ورقية حسن Halliday-R. Hassan" مصطلح الإحالة استعمالا خاصا، وهو أن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لابد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفّر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خصيصة الإحالة وهي حسب الباحثين الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة. فتعتبر الإحالة علاقة دلالية ،ومن ثم لا تخضع لقيود نحوية إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه.

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالة المقامية والإحالة النصية ،وتتفرّع الثانية إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية.وقد وضع الباحثان رسما يوضّح هذا التقسيم:[49]

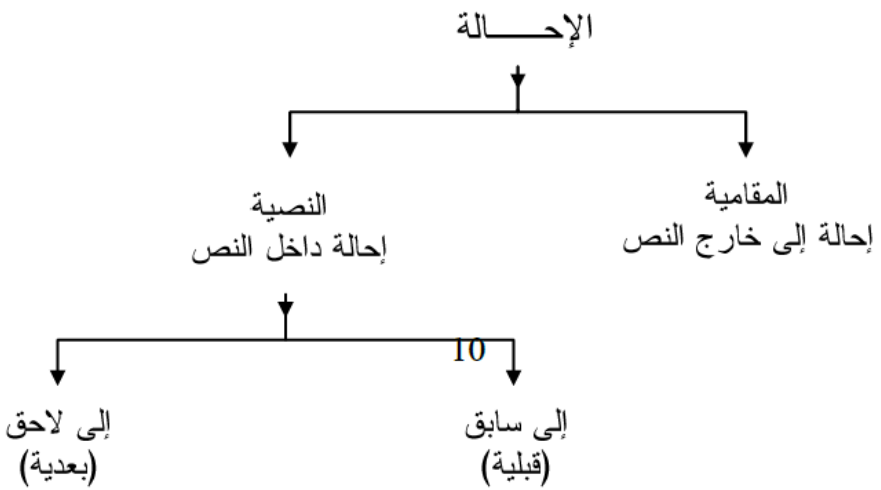

فإذا كانت الإحالة نصية، فإنّها يمكن أن تحيل إلى السابق أو إلى اللاحق، أي إن كل العناصر تملك إمكانية الإحالة، والاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالتها، على الرغم من الاختلاف الملحوظ بين نوعي الإحالة المقامية والنصية، فإنّ ما يعدّ أساسيا بالنسبة إلى كل حالة من الإحالة هو وجود عنصر مفترض ينبغي أن يستجاب له، وكذا وجوب التعرّف على الشيء المحال إليه في مكان ما[50]، لكن هل معنى هذا أنّ نوعي الإحالة المقامية والنصية متساويان بحيث تلغى جميع الفروق بينهما؟

كما أسلفنا الذكر بأنّ الإحالة تنقسم إلى قسمين رئيسيين، إما إحالة إلى غير اللغوي أي خارج النص، وإما إحالة إلى داخل النص، وبهذا فهي نوعان أيضا وهو ما تبنّاه "هاليداي ورقية حسن".

1- الإحالة المقامية Exophora: وهي الإحالة إلى خارج النص، أو الإحالة إلى غير المذكور بمصطلح "روبرت دوبوجراند R. Dubeaugrande"، فهي تعتمد في الأساس على السياق ومقتضى الحال (خارج حدود النص) ،وتأويلها في عالم النص سيحتاج إلى تركيز على عالم الموقف الاتصالي لهذا العالم النصي[51]. وعليه سنجد تفاعلا متبادلا بين اللغة والموقف. فالموقف يؤثر بقوة في استعمال طرق الإجراء، ولكن بعض الأعراف تكون مع هذا موضع رعاية في هذا المجال[52].

والإحالة إلى خارج النص تتطلّب من المستمع أن يلتفت خارج النص حتى يتعرّف على المحال إليه، فالإحالة هنا هي عنصر لغوي إحالي إلى عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي[53]، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد إلى ذات صاحبه، فيرتبط العنصر اللغوي الإحالي بالعنصر الإشاري غير اللغوي. ويمكن أن يشير العنصر اللغوي إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مجملا، حيث يمثل مرجعا موجودا أو مستقلا بنفسه، ويتوقّف هذا النّوع من الإحالة على معرفة سياق الحال أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنص،حتى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء والملابسات المحيطة بهذا النص. ومن هذا المنطلق تصبح كل العناصر تملك إمكانية الإحالة. والاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالتها و دورها في إحداث الاتساق.

ولذلك نجدهما يركّزان على النوع الثاني من الإحالة،وهو الإحالة النصية بصفتها النوع الذي يضفي صفة الترابط والاتساق النصي.

2- الإحالة النصية Endophora:

وتقوم بدور فعّال في اتساق النص، ولذا يتّخذها كل من "هاليداي ورقية حسن" معيارا للترابط ،ومن ثمّ يوليانها أهمية بالغة في بحثهما[54] ،وهي الإحالة داخل النص، حيث يطلب من القارئ أو المستمع أن ينظر في النص ذاته في الشيء المحال إليه، وتأتي بصورتين: إما قبلية إلى عنصر سبق ذكره، وإما بعدية وهي إحالة إلى عنصر لاحق سيأتي ذكره في النص.

أ- الإحالة القبلية Anaphora:

وهي الرجوع إلى ما سبق ذكره في النص، وهي الإحالة السابقة أو الخلفية التي تستخدم فيها كلمة بديلا لكلمة أو مجموعة من الكلمات السابقة لها في النص[55]، ومعنى هذا المصطلح أيضا استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النص ،وهي تعود على لفظ سبق التّلفظ به. وفيها يجري تفويض واستبدال اللفظ (المفسّر) الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد العنصر المضمر، وليس الأمر كما استقرّ في الدّرس اللغوي. إذ يعتقد أنّ المضمر يعوّض اللفظ المفسّر المذكور قبله ،فتكون الإحالة بناء النص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها، فهي تحليل جديد من حيث هي بناء جديد له[56].

وقد لاقى هذا النوع من الإحالة اهتماما كبيرا عند النحاة العرب، وذلك عندما اشترطوا رجوع الضمير المطابق للاسم إذا كان بين الجملتين رابط[57]، وهو أهم الروابط بين الجمل وبين الوحدات النصية، واشترطوا أيضا عودة الضمير على مرجع واحد سابق له ،لأنّ هذا هو الأقرب في الكلام، وذلك لأنّ الضمائر كلها لا تخلو من إبهام سواء للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب، وعليه فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسّر غموضها[58].

ب- الإحالة البعدية Cataphora:

وهو النوع الثاني من الإحالة داخل النص، وقد ترجم بمصطلحات مختلفة أهمها لاحقة أمامية وبعدية، وهذا النوع من الإحالة عبارة عن استخدام كلمة بديلا لكلمة أو مجموعة الكلمات التي تليها في النص[59]، حيث يتم استعمال كلمة أوعبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى ،فهي الإحالة التي تعود إلى عنصرإشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها. وقد عرف النحو العربي هذا النوع من الإحالة وعقد له بابا هو(ضمير الشأن وعودة الضمير إلى متأخّر) حيث يكون الضمير صدر جملة ،بعده تفسّر دلالته وتوضّح المراد منه ومعناه.

خامسا/ الربط :

مفهوم الربط (الوصل) : (conjonction)

ليس الانتقال من الحديث عن الإحالة إلى الحديث عن الوصل انتقالا من مظهر اتساقي إلى مظهر اتساقي آخر فحسب؛ بل هو انتقال من أنواع اتساقية يربط بينها على اختلافها جامع الاتصاف بالثنائية ، إلى نوع لا أثر للثنائية فيه؛ أي إلى عنصر أحادي الدلالة فردي المظهر، وذلك أنّه لا يحوي إشارة موجّهة نحو البحث عن المفترض فيما تقدّم ، أو فيما سيلحق .كما هو الشأن بالنسبة إلى الإحالة والحذف الذي يقوم كل منهما على عنصرين علاقتهما التشابه أو التماثل أو التقابل، أما في الوصل فالأمر يختلف تماما، لأنّه يعني تحديد الطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم[60].وأطلق لفظ الرابط عند بعض الباحثين على الفاء الواقعة في جواب الشرط، وإذا الفجائية النائبة عنها، ويسمّى الربط بالحرف الإتباع. [61]

ولم يُغفل القدماء من البلاغيين خاصة أهمية العطف في تحقيق التّماسك بين أجزاء النّص، حيث قال "عبد القاهر الجرجاني" في باب الفصل والوصل: "إعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء

بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلّص" [62] .ورأى "الجرجاني" أنّ حروف العطف حروف ربط؛ ففي حديثه عن اتصال بعض الجمل ببعضها، قال :"يكون في الجمل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها."[63] بل لقد أقام "الجرجاني" نظريته في النظم على أساس الربط والتعلّق، فقال: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك،علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام، ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض ،وتجعل هذه بسبب من تلك"[64].

أداة العطف عند "عبد القاهر الجرجاني" من الروابط التي لا غنى عنها في وصل الجمل بعضها ببعض، وقد فرّق بين "الواو" وهي من أشهر حروف العطف، و"الفاء" التي توجب فضلا عن الاشتراك في الحكم والترتيب، ثم التي توجب الترتيب مع التراخي، و"أو" التي تُفيد التخيير و"لكن" و"بل" وكل منها تفيد الاستدراك والإضراب، لكن "الواو" التي وظيفتها إشراك ما بعدها من الكلم في حكم ما قبلها ،لها من الاستعمال ما لا يطرد[65].

يلحظ "عبد القاهر الجرجاني" أن الجمل في العربية ثلاثة أنواع هي:

1- نوع تكون فيه علاقة الجملة الثانية بالأولى كعلاقة الصفة بالموصوف، وهذا الذي لا يحسن فيه العطف، لأنّ الشيء لا يعطف على نفسه.

2- ونوع حال الجملة الثانية فيه مع التي قبلها كحال الاسم يكون غير الاسم الذي قبله؛ إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه ، فيكون حقّها العطف.

3- نوع ثالث الجملة فيه ليست في شيء من الحالتين، وفق هذا النوع ترك العطف البتّة لأنّ العطف لا يكون إلا فيما له حال ليس بين الحالين[66].

ويذكر "الجرجاني" نوعين للعطف؛ الأول: عطف مفرد على مفرد، والثاني عطف جملة على جملة. أما الأول فلا يشكل على أحد، وغرضه حسب رأي "الجرجاني" أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وإذا فعل ذلك فقد أشركه في حكمه. والنوع الثاني هو عطف جملة على جملة، فله وجهان؛ الأول منهما أن تكون الجملة المعطوف عليها لها محل من الإعراب، وبذلك يحدث ترابط بين جملتين ويحقق العطف هدفه، أما الثاني بأن تكون الجملة المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب، وهذه له فيها نظر؛ إذ يرى أن العطف فيها بالواو،

ويولد إشكالا دون العطف بالحروف الأخرى، لأنّ الواو تفيد مطلق الجمع ولا تفيد معنى آخر ، مثل باقي أدوات العطف التي تفيد التخيير والتعاقب وغيرها من المعاني.

تتحدّد خاصية الوصل في تحديد الكيفيات التي يتم بها ترابط أجزاء النص اللاحقة بأجزائه السابقة؛ فالنص عبارة عن سلاسل من التراكيب أو الجمل المتعاقبة خطيا لا ترصف مع بعضها رصفا تراكميا عشوائيا؛ وإنما تتآلف وتترابط فيما بينها بروابط نحوية ومعجمية متنوعة مكوّنة نسيجا متماسكا. ووسائل الربط النصي كثيرة ومتنوعة أهمها:(67).

أ- الربط الإضافي أو مطلق الجمع: ويتم بأداة العطف الواو، وبعض ألفاظ التماثل الدلالي كلفظ (بالمثل علاوة على هذا بالإضافة إلى...).

ب- الربط التفسيري: ويتم بأدوات مثل: أي، إنه، لأنه، وببعض الألفاظ مثل أعني بعبارة أخرى، ويلحق بالربط التفسيري التمثيلي مثل: نحو، على سبيل المثال، والربط الترتيبي مثل: أولا، ثانيا...في البداية، في النهاية.

ج- الربط الاستدراكي: ويربط بين جملتين، أو جمل ذوات حمولة دلالية متعارضة؛ حيث يتم بواسطة أدوات مثل: لكن، بل، مع ذلك، ويلحق به الربط الضدّي أو العكسي مثل: لكن، بالمقابل، على العكس.

د-الربط السببي: يتحقق من خلال العلاقات المنطقية بين جملتين أو أكثر ضمن علاقات خاصة؛ كالسبب والنتيجة والتفريع والشرط...من أدواته(لأن، بما أن، لهذا، من حيث، بناء على هذا، من ثم، هكذا، بالتالي إذا وإنّ...).

ويلحق بالربط السببي ربط التعدية الذي يماثله في إلحاق جملة أو عدة جمل بجملة أساسية في النص تكون تابعة لها بالاعتماد على بعض الروابط اللفظية مثل: (فضلا عن، في المقابل، من جهة أخرى...)

هـ- الربط الزمني: ويربط بين جملتين أو جمل متتابعة ومتآلفة زمنيا، ويتحقق بألفاظ مثل: (قبل أن، بعد أن، أثناء ذلك، في الوقت ذاته)، كما يتحقق بصُرفات تصريفية خاصة تلتصق بالفعل؛ فالصيغ الزمنية تساعد على تماسك النص من خلال ترابط الجمل وفقا لقواعدها الإنجازية؛ حيث ترتبط الجمل الفعلية الخبرية الماضوية أو المضارعية أو جمل الأمر والاستفهام مثلا بنظائرها.

ويوجد تصنيف آخر لأدوات الربط اعتمادا على أبعادها الدلالية : فصنف يفيد الإضافة مثل : الواو ، أو ، أيضا ، بالإضافة .وصنف يفيد التعداد مثل: أولا ، ثانيا ، ثالثا ...إلخ، وصنف يفيد الشرح : لأن، بمعنى، وصنف يفيد التوضيح كمثلا ، خاصة، وصنف يفيد الربط العكسي كلكن ، غير أن ، عكس ذلك. وهذا التصنيف تقريبي فقط ، خاصة وأن العديد من الروابط تتداخل في معانيها ، بحيث يمكن إدراج رابط واحد ضمن أكثر من صنف. بعبارة أخرى يمكن أن يكون للرابط الواحد أكثر من معنى، وإن نسبة توظيف أدوات ذات طبيعة معينة ، تحددها طبيعة النص وموضوعه، فالنص الفلسفي مثلا يقتضي توظيف أدوات تختلف عن تلك التي توظف عادة في النص الأدبي السردي، ولكن أيا كان نوع النص ، فإن الربط عن طريق هذه الأدوات ، يعتبر عامل انسجام أساسي بما يتيحه من تقوية العلاقات الجملية ، وتمتين التماسك بين المتواليات النصية.

كما تلجأ العربية إلى الربط بواسطة لفظية حين تخشى اللُبس في فهم الانفصال بين معنيين، أو في فهم الارتباط بينهما. والواسطة اللفظية؛ إما أن تكون ضميرا منفصلا وإما متصلا، وما يجري مجراه من العناصر الإشارية كالاسم الموصول واسم الإشارة ،وإما أن تكون أداة من أدوات الربط. وليس الربط بالضمير كالربط بالأداة؛ فوظيفة الربط بالضمير ناشئة مما سبق الضمير من إعادة الذكر وفي هذا تعليق وائتلاف وربط[68].

كما أسهب علماء النص في الحديث عن الضمائر وأهميتها في تحقيق تماسك النص الشكلي ، إذ تسهم الضمائر في تشكيل معنى النص وإبرازه[69]، ويتعدد دور الضمير في عملية الإحالة، فقد يحيل إلى كلمة مفردة أحيانا (اسم) وقد يحيل إلى جملة في بعض الأحيان .ويحيل في أحيان أخرى إلى تركيب أو خطاب متكامل ،هذا إضافة إلى قدرته على الإحالة إلى سياق مقامي خارج النص. و يعدّ الربط بالضمير بديلا لإعادة الذكر،وأيسر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار؛ بل إن الضمير إذا اتصل فقد أضاف إلى الخفة والاختصار عنصرا ثالثا هو الاقتصاد[70] .ويؤكّد اللغويون المحدثون على دور السياق في معرفة مرجعية الضمير خاصة إذا كانت مرجعيته غامضة، وكذلك إذا كانت مرجعيته خارجية ،لأن المرجعية الخارجية تعتمد على سياق الحال[71]

ولعلّ أقدم إشارة إلى أهمية الوصل في الخطاب ما ورد في كتاب "البيان والتبيين" ذلك أثناء سرد "الجاحظ" (ت255هـ) لتعريفات البلاغة، جاء في تعريفه أنه قيل للفارسي: "ما البلاغة"؟ قال: "معرفة الفصل من الوصل"[72]. وفي اعتقادنا أنّ وضع هذا التعريف

على رأس التعريفات لم يتم مصادفة، وخاصة إذا علمنا أنّ اثنين من أقطاب البلاغة العربية (الجرجاني والسكاكي) يعدان الفصل والوصل أصعب وأدقّ مبحث في البلاغة كلها.

إنّ دراسة الربط في البنية النصيّة مهم ،لأن تأكيده يثبت صفة النصية ووحدة البناء، وسيكون الطريق مفتوحا بالنسبة إلى الدارس لكي يحاور نصّه ويؤوّله انطلاقا من معرفته الخلفية ورؤيته للعالم[73]، فيقوم الربط التعليلي على ارتباط تركيبين نحويين تامّين بأداة مفيدة للتعليل والاختصاص كـ"اللام و"لأن" أو ما يقوم مقامهما.فقد لا تظهر الأداة فينوب البناء المضموني دالا على معنى التعليل كدلالة القيد أو الاشتراط، والظاهر أنّ التعليل مختص بأحد طرفي الإسناد أو بمضمونه الذي يحتلّ صدر الكلام وعليه مدار الخبر.[74]

فيمكن القول في الأخير أنّ هذه هي الوسائل الاتساقية التي يعتمدها القارئ في التماس ترابط النصوص على مستوى السطح جملة فجملة، ومقطعا فمقطعا إلى أن يكتمل ترابط النص كلّية، وهي أدوات متوافرة في النص ولا دخل للقارئ إلا في الكشف عنها، باعتبار النص بنية متّسقة في ذاتها، نظرا لتوافر هذه الوسائل فيه.

الهوامش:

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كرر)، ج5، دار صادر، بيروت ، دط ، دت ،ص 135- 136.

(2) أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، ط1،القاهرة ،ج2، دت ،ص 345.

(3) ينظر:نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، 2000، ص 242.

(4) ينظر:نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 ،الإسكندرية، 2008، ص 3.

(5) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ج1 ،بيروت،د ت ، ص 101- 104.

(6) ينظر:فهد ناصر عاشور، التكرار في شعر محمود درويش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1،بيروت/ لبنان، 2004، ص 22.

(7)ينظر:محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري استراتيجية التناص، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1 ،الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص 39.

(8)ينظر:نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، ص 263.

(9) ينظر:عبد الرحمن تبرماسين، مرجع سابق، ص 219.

([10])ينظر:موسى ربابعة، التكرار في الشعر الجاهلي، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، جامعة مؤته، م5، ع1 ،الأردن، 1990، ص 4.

(11)ينظر:المرجع نفسه، ص 63.

(12) ينظر:المرجع نفسه، ص 67.

(13) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، دط، مصر، 1980، ص 112.

(14) محمود سليمان ياقوت ، علم الجمال اللغوي ، المعاني البيان البديع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، ج1 ، 1995، ص307

(15) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح ذ ف)، ص 339.

(16) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السّلام محمد هارون، دار الكتاب العلمية، ط3، م1 ،ج2 بيروت، القاهرة، 1988، ص 138، 269.

(17)المصدر نفسه ، ص 240.

(18) ينظر:مصطفى شاهر خلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز،دار الفكر، ناشرون ، ط1 ،عمان ،2009، ص 23.

(19) ينظر:طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الإسكندرية، 1999، ص 4.

(20) ينظر:عبد الباسط محمد الزيود، من دلالات الإنزياح التركيبي وجمالياته في قصيدة الصقر لأدونيس، مجلة جامعة دمشق، م23، ع 1،سوريا، 2007، ص 172.

(21) ينظر:فان ديك، النص بنياته ووظائفه "مدخل أولي إلى علم النص"، ترجمة محمد العمري،إفريقيا الشرق، دط، الدار البيضاء، 1996، ص 20.

(22) الأنعام، الآية22.

(23) ينظر:روبرت دوبوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط1،مصر، 1998، ص 340.

(24) آل عمران، الآية18.

(25) ينظر:محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط1 ،بيروت ،1991، ص 21.

(26) ابن جني، الخصائص، ج2، ص 273.

(27) المصدر نفسه، ص 280.

(28)ينظر: طاهر سليمان حمودة، مرجع سابق، ص 265.

(29) ينظر: المرجع نفسه ، ص 244.

(30) الزمر، الآية38.

(31)البقرة،الآية 60 .

([32]) الصافات: الآيتان117، 118.

([33]) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق الدكتور، مصطفى ديب البغا، دار بن كثير، بيروت، الحديث رقم: 73 56.

([34])ينظر:قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دط ،القاهرة،1932، ص3.

([35]) ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حنفي محمد شرف، دار نهضة مصر، ط1 ، القاهرة، 1957، ص 107.

([36]) الصافات:الآيتان117، 118.

(37)ابن منظور، لسان العرب، مادة (وزي)، ص 922.

(38)ينظر: البنية الإيقاعية للقصيدة المعاصرة في الجزائر، دار الفجر، ط1،القاهرة، 2003، ص 253.

(39) أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971 ، ص 525.

(40)ينظر:محمد الجنو، مدخل إلى الشعر العربي الحديث، أنشودة المطر لبدر شاكر السياب أنموذجا، دار الجنوب، دط ،تونس، 1995، ص 91.

(41)ينظر:محمد مفتاح، التشابه والاختلاف نحو منهاجية شمولية ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ،الدار البيضاء ،1996 ص 97.

(42)ينظر:عبد الواحد حسن الشيخ، البديع والتوازي ، كلية التربية، ط1 ، مكتبة الإسكندرية، 1999، ص 8.

(43)ينظر:موسى ربابعة، قراءة النص الشعري الجاهلي، ص 129.

(44)ينظر:عبد القادر الغزالي، اللسانيات ونظرية التواصل ،دار الحوار للطباعة والنشر، ط1 ، سوريا، 2003، ص 81.

(45)ينظر:عبد الواحد حسن الشيخ، البديع والتوازي ، كلية التربية، مكتبة الإسكندرية، ط1، القاهرة،1999، ص 21.

(46)ينظر:موسى ربابعة، قراءة النص الشعري، ص 129.

(47) ينظر:محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

(48) ينظر: نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، ط1،بيروت، لبنان، 1993، ص118.

(49) ينظر:محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

(50) Halliday .M.A.K and Rouquaya Hassan, Cohesion in English, P 33.

(51) ينظر: روبرت دوبوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص332.

(52)ينظر: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، دط،الرياض، 1997، ص238.

(53)ينظر:صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السوّر المكية، دار قباء، ط1،القاهرة، 2000، ص41.

(54)ينظر:محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

(55)ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ص38- 39.

(56)ينظر:الأزهر الزناد، نسيج النص، ص119.

(57) ينظر:جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،المكتبة العصرية، ج1 ،بيروت ،1988 ، ص281.

(58)ينظر:حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط6 ، مصر، القاهرة ، د ت، ص119.

(59) ينظر:صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ص149.

(60)ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 23.

(61)ينظر:جمعة عوض الخباص، نظام الربط في النص العربي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، دط،عمان، 2007، ص 16.

(62) عبد القاهر الجرجاني، دلال الإعجاز، ص 223.

(63) المصدر نفسه، ص 214.

(64)المصدر نفسه ،ص217

(65)ينظر: المصدر نفسه ، ص 217.

(66)ينظر:إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ،عمان، الأردن، 2007، ص 225.

(67)ينظر:المرجع نفسه، ص 200.

(68)ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، القاهرة، 1997، ص 155.

(69)ينظر: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب الشعري،دار جرير للنشر والتوزيع، ط1،عمان ، 2009، ص 167.

(70)ينظر: المرجع نفسه ،ص167.

(71)ينظر:صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص 156.

(72) أبو بكر عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، دار الفكر، ج2 ،بيروت/ لبنان، دط، دت، ص 111.

(73)ينظر:نعمان بوقرة، التحليل النصي التداولي للخطاب الشعري، دراسة في قصيدة حديثة،فلسفة الثعبان المقدس أنموذجا للشابي ،جامعة عنابة ، 2005، ص 06.

(74)ينظر: المرجع نفسه، ص ن.

*** *** ***